ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

فى إطار الجهود المستمرة الرامية إلى تنشيط حركة الإقتصاد وتحفيز الإستثمار، أعلنت الحكومة المصرية فى الأونه الأخيرة عن عدد من القرارات الهامة، فعلى جانب السياسة المالية، تم إقرار ١٠٠ مليار جنيه حزمة تحفيزية لتمويل الخطة الشاملة لمواجهة وباء فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤% وبتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه، وإقرار نظام جديد لضريبة «كسب العمل» لتحسين الشرائح الضريبية وتخفيف الأعباء علي المواطنين. وسعياً منها لتحفيز قطاع الصناعى خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤.٥ دولار لكل وحدة حرارية بالاضافة الى خفض اسعار الكهرباء للانشطة الصناعية بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات، وتأجيل دفع الضرائب للمصانع والمنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر مع اسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور عن المنشات السياحية والفندقية، كما تم مد وقف قانون ضريبة الاطيان الزراعية لمدة عامين لتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعى.

وفى نفس السياق، جارى العمل من قبل وزارة المالية على أعداد البيان التمهيدى ما قبل الموازنة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى سيقوم بإلقاء الضوء على مزيد من التفاصيل الخاصة بحزمة القرارات التى أقرتها الحكومة لمواجهة فيروس كورونا المستجد والتدابير اللازمة لتحفيز النشاط الصناعى والإنتاجى، وحماية المواطنين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار حرص وزارة المالية على تعزيز معايير الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية فقد تم عقد ورشة عمل مطولة بمحافظة الإسكندرية خلال الفترة من ١٣ الى ١٥ فبراير ٢٠٢٠ للموازنة التشاركية. وتأتى أهمية الموازنة التشاركية كأحدى الأدوات الفعالة التى ساعدت العديد من دول العالم فى تقليص الفجوة ما بين الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية وللأحياء وإحتياجات المحافظات المتزايدة خاصة فى ظل الزيادة السكانية وعدم كفايتها لتلبية متطلبات المواطنين.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً ٥.٦٪، مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة**. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١.٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢.٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥.٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤.٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧.٢% ليحقق ١٧٣.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨.١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠.١% ليصل الى ١٥٦.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢.٤ نقطة خلال الشهر السابق.

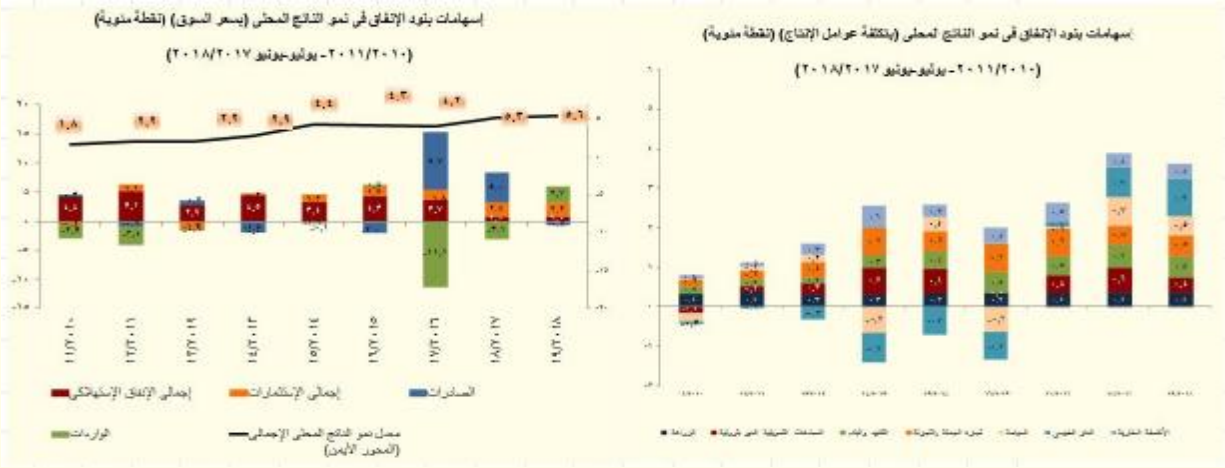

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.٩% ، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠.٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣.١% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨.٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣.١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢.١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠.٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠.١% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠.٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٤٤.٢ نقطة خلال مارس ٢٠٢٠، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٧ في يوليو ٢٠١٣.
- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠ **مليار دولار خلال** مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **ارتفعت حصيلة الايرادات السياحية** بنسبة ٢٨.٢% لتسجل **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بما يعكس انتعاش أنشطة السياحة ويترجم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بقطاع السياحة باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد القومى التى تساهم فى زيادة معدل النمو وتوفير فرص العمل

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.** ولقد كان لتلك الإصلاحات أثر ملحوظ على تحسن مؤشرات الأداء المالى والتى تظهر فى استمرار تحقيق فائض أولى لنتائج الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩.

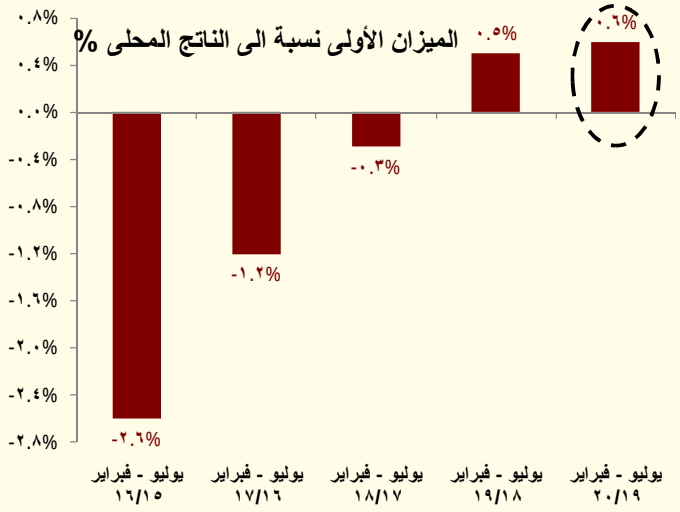

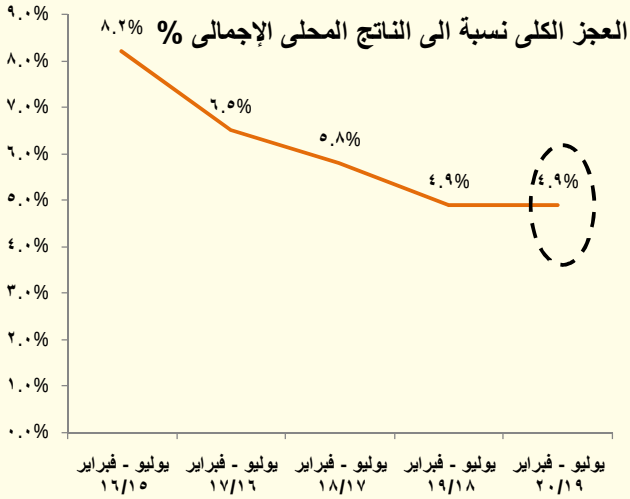

- **حيث تشير النتائج إلى تحقيق فائض أولي قدره ٣٧.٦ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩. وقد حقق العجز الكلى١ للموازنة العامة للدولة نحو ٤.٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المستوى خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٤%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٧.٩% خلال فترة الدراسة.**

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٥٥١.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٤٢٣ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٦.٧% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ١٢.٧مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠.١%) لتسجل ١٣٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٧.٣ مليار جنيه

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠٢٠/٢٠١٩) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠.٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥.٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥.٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠.٥ مليار جنية،

(بنسبة زيادة ٢١.٧%) لتحقق ٤٠.٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٣.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من ارباح الشركات الأخرى بـ١٦.٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٣.٤%) لتحقق نحو ٥٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٧.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٥%) لتحقق نحو ١٦مليار جنيه خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة من السلع والخدمات بنحو ٣.٨ مليار جنيه (بنسبة ١.٧%) لتصل ٢٢٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٣.٣% من إجمالى الإيرادات) بنحو **١٠.٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٨.٩%) لتحقق ١٢٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١١٧.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث **إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية** بـ٣.٨ مليار جنيه (بنسبة ٨.٥%) لتحقق نحو ٤٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١.٤ مليار جنيه لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة بنحو ١.٨ مليار جنيه لتحقق ٢.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٨.٣%) لتحقق ٩.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة . كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحو ١٠ مليار جنيه (بنسبة ٣١%) لتحقق ٤٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-فبراير		معدل التغير
	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	
الإيرادات	**٥٥١،٢٥١**	**٥٢٩،٨٤٢**	**%٤،٠**
الضرائب	٤٢٢،٩٩٢	٤١٢،٠٧٥	%٢،٦
المنح	١،٩٩٦	٥٩١	%٢٣٧،٧
الإيرادات الأخرى	١٢٦،٢٦٤	١١٧،١٧٥	%٧،٨
المصروفات	**٨٥١،٧٤٥**	**٧٨٩،٤٥١**	**%٧،٩**
الأجور وتعويضات العاملين	١٩٤،٢٧٤	١٧٤،٠٤٧	%١١،٦
شراء السلع والخدمات	٤١،٧٨٦	٣٧،٩٤٠	%١٠،١
الفوائد	٣٤٢،٥٥٥	٢٨٨،١٤٥	%١٨،٩
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٧،٥٤٠	١٥٤،٨١٠	%١٧،٦-
المصروفات الأخرى	٥٤،٦٥٧	٥٢،٨٦٧	%٣،٤
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٩٠،٩٣٤	٨١،٦٤٢	%١١،٤
الميزان النقدى	**-٣٠٠،٤٩٤**	**-٢٥٩،٦٠٩**	
صافى حيازة الاصول المالية			
الميزان الكلى	**-٣٠٤،٩٩٤**	**-٢٥٩،٧٨٧**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠،٦٪**	**٠،٥٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٤،٩٪**	**-٤،٩٪**	

- **أما على جانب المصروفات**، فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى. وقد إرتفعت إجمالى المصروفات الحكومية بنحو ٧.٩% خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢%) ليحقق نحو ٣٣ مليار جنيه. وإرتفاع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية بنحو ٠.٥ مليار جنيه ليحقق ١.٧ مليار جنيه، مقابل ١.٢

مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ٣.٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٠.١%) ليحقق ٤١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما حقق الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) إلى نحو ٩١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ليرتفع بنحو ٩.٣ مليار جنيه (بنسبة ١١.٤%) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين انخفاض إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٤٦٥٥.٣ مليار جنيه (٧٥.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي إنخفاض الدين المحلى بنحو ٣٦٩.١ مليار فى ضوء الإصلاح الجديد الخاص بالمعاشات الذى ساعد على حل مشكلة التشابكات المالية المعقدة من خلال الاتفاق على تحويل مبلغ ١٦٠.٥ مليار جنيه من الخزانة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل زيادة سنوى تراكمى ٥.٨% لمدة ٥٠ عاما. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٩.٢ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.**

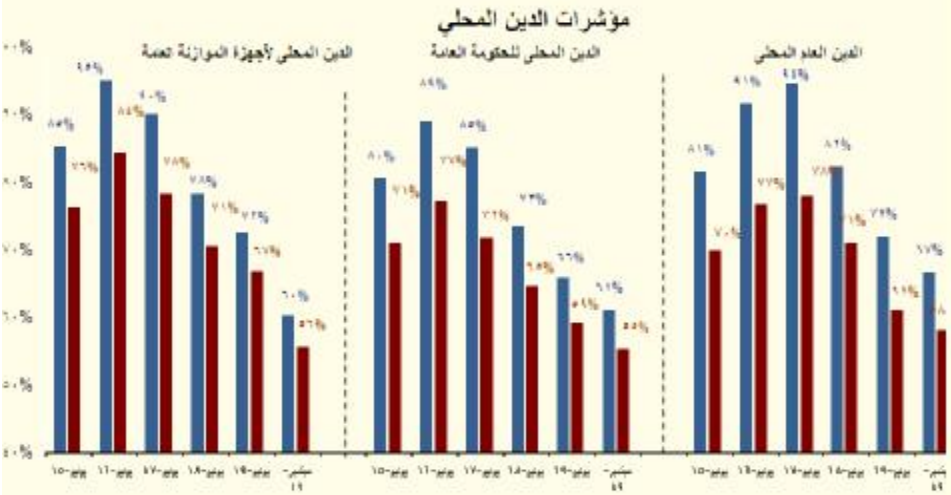

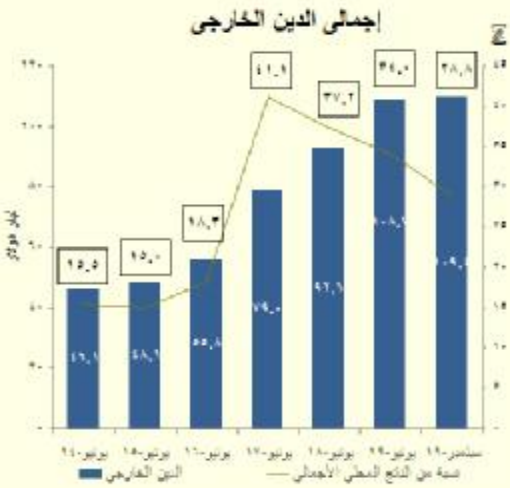

التضخم

- **تشير البيانات إلى إنخفاض معدل التضخم السنوى ليحقق نحو٥.٣% خلال شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٧.٢% خلال الشهر السابق. كما سجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٥.٩% خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ١٤.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.**

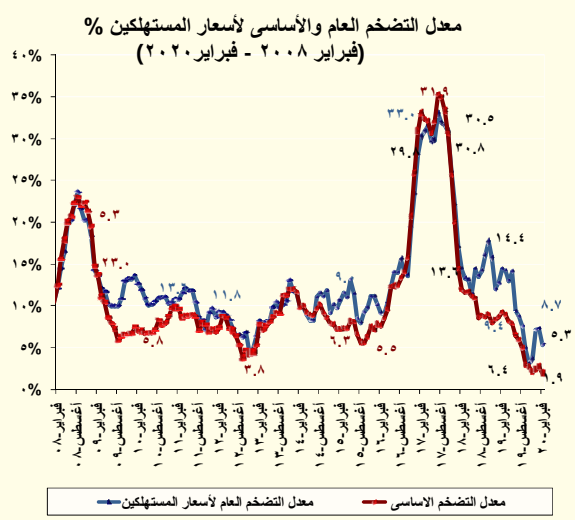

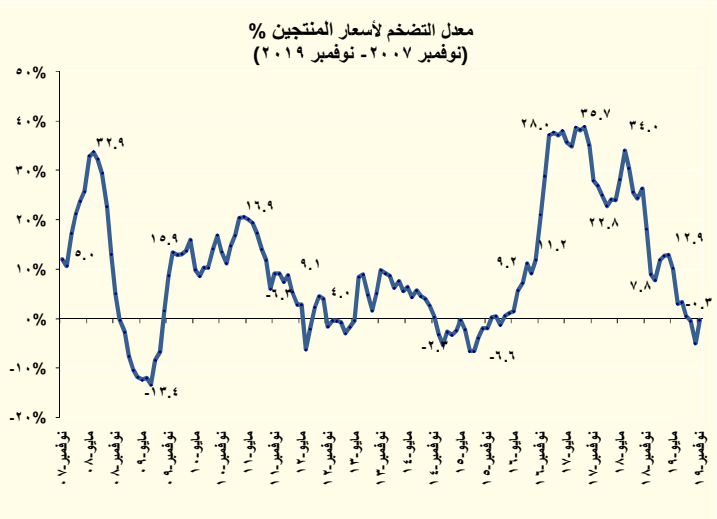

القطاع النقدى

. **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى،** فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية قليلاً ليحقق ١٣.٧% (٤١٤٠ مليار جنيه) في نهاية شهر يناير**٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣.٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١.٩ خلال يناير ٢٠١٩.

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية النقود إلى ١٨.٦% في يناير٢٠٢٠**، مقارنة بـ ١٥.٨% في الشهر السابق مدفوعاً **بزيادة معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٢١.٤% في يناير٢٠٢٠**، مقارنة بـ ١٧.١ خلال الشهر السابق إلى جانب **زيادة في معدل النمو السنوي للعملة المتداولة إلى ١٦.٢% في يناير٢٠٢٠** مقارنة مع ١٤.٧% الشهر السابق.

ومن جهة أخرى، فقد **إنخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية مع تحقيق قيمة ايجابية للشهر السابع على التوالي قدرها ١٦١.٥% (٣٧٥.٢ مليار جنيه) في نهاية يناير٢٠٢٠** بعد تسع سنوات من تسجيله قيم سالبة مقارنة بـ ١٧٢% في الشهر السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى **إنخفاض في معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك إلى ٢٤.٢ % في يناير٢٠٢٠**، مقارنة ب٥٧.٣ % في الشهر السابق.

وقد **إنخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدي البنك المركزي - إلى ١٠.٧% (٤٢٤٦.٨ مليار جنيه) في نهاية يناير٢٠٢٠**، مقارنة بـ ١٠.٩ % الشهر السابق. جدير بالذكر أن نسبة ٨٥**% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي**. بينما، **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٤ %في نهاية يناير٢٠٢٠**، مقارنة بـ ٤٤.٦ % الشهر السابق فى ضوء **إنخفاض معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٢.٦% (١٨٦٦.٦ مليار جنيه) في نهاية يناير٢٠٢٠**، مقارنة ب ٤.٢ % الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافي الأصول المحلية** إلى ٧.٧% فى يناير٢٠٢٠ (٣٧٦٥.٢ مليار جنيه) مقابل ٧.٥% في الشهر السابق وذلك فى ضوء إرتفاع المطلوبات من القطاع الحكومي إلي ٧.٤% مقابل ٥.٩% في الشهر السابق.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢ إبريل ٢٠٢٠ **الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير** عند **٩.٢٥%،و١٠.٢٥% و٩.٧٥%** على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر الإئتمان الخصم عند ٩.٧٥%.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل عجز كلى قدره ١.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز ميزان المعاملات الجارية** بنحو ٠.٧ مليار دولار ليحقق -٤.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٥.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ليرتفع بنحو ٢ مليار دولار مقابل ٣.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية فى ضوء ما يلى:

- **إنخفاض عجز الميزان التجارى بنحو ٠.٥ مليار دولار ليحقق -١٨.٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى** (فى الأساس **فى ضوء إنخفاض مدفوعات الواردات غير البترولية بنحو ٠.٥ مليار دولار** خاصة حديد صب الزهر، والقمح، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والأدوية). بينما تعادل إرتفاع الصادرات غير البترولية مع إنخفاض الصادرات البترولية بقيمة مساوية بنحو ٠.٩ مليار دولار،
- **كما ساهم فى تحسن ميزان المعاملات الجارية إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج بنحو ١.٧ مليار دولار لتصل إلى ١٣.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.**
- **وقد حقق الميزان الخدمى فائضاً بلغ نحو ٦.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ولكنه تراجع بنحو ٠.٩ مليار دولار فى ضوء زيادة المدفوعات (خاصة المدفوعات الأخرى، والسفر)، وبالرغم من ذلك إرتفعت المتحصلات من السياحة بنحو ٠.٥ مليار دولار لتصل ٧.٢ مليار دولار، وإستقرت المتحصلات من قناة السويس عند ٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى.**

- **أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية** فقد حقق **الحساب الرأسمالى والمالى فائض بلغ** ٥.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ليرتفع بنحو ٢ مليار دولار مقابل ٣.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق. **حيث إرتفع الحساب المالى بنحو ٢ مليار دولار فى ضوء إرتفاع صافى الإستثمار المباشر فى مصر بنحو ٠.٧ مليار دولار ليسجل ٥ مليار دولار** خلال النصف الأول من العام المالى الحالى (**نتيجة لإرتفاع صافى الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتحقق ٣.٢ مليار دولار**). **كما إرتفعت الإستثمارات فى محفظة الأوراق المالية من السندات بنحو ١.٢ مليار دولار لتحقق ١.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.**